جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع مخبر أبحاث البنية الرقمية والذكاء الاصطناعي وتطبيقاتهما في التحول الرقمي للقطاعات الاقتصادية.

وبالإشتراك مع فرقة بحث متطلبات تطبيق حوكمة الشركات والتدقيق المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بمخبر الدراسات التطبيقية في العلوم المالية.

وبالإشتراك مع النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي التعليم العالي - فرع غرداية، ينظمون:

الملتقى الوطني الأول (حضوري وعن بعد) حول: حوكمة مؤسسات التعليم العالي في ظل التحول الرقمي والتشريعات الحديثة.

مداخلة بعنوان:

الحوكمة الالكترونية كآلية لتحقيق مبدأ حياد الادارة

من إعداد الباحثين:

- **د.** شرع قدور موظف وزارة التربية، 0660565796
sabre2709@gmail.com
- د. بن أوذينة امحمد، أستاذ محاضر أ ،جامعة غرداية، 0664321354
benoudina.m'hammed@univ-ghardaia.edu.dz

من خلال المحور 04: الأمن المعلوماتي وأخلاقيات الحوكمة الرقمية

الملخص:

الخدمة العامة من أسس الدولة الديمقراطية، وتُعدّ الإدارة العامة الأداة المباشرة لتحقيقها. لذا، من الضروري أن تلتزم هذه الأخيرة - الإدارة العامة - بالنزاهة والحيادية، مما يرفع في نهاية المطاف من نسب ثقة المواطن بها.
تسعى الدول اليوم، بغض النظر عن أنظمتها السياسية، إلى مراجعة شاملة لقوانين الإصلاح الإداري. ولا شك أنها تبذل قصارى جهدها للتقرّب من المواطنين وتلبية احتياجاتهم العامة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال إجراءات وتدابير واضحة تُطبّق في بيوت زجاجية، يُصبح فيها كل شيء مكشوفًا للموظفين والجمهور على حد سواء.
ومن هذه الإجراءات تهيئة بيئة رقمية كآلية شفافة ومحايدة، تؤمن بلغة الأرقام لا المشاعر، وتفصل أهداف الوظيفة العامة عن أهواء الموظف. ولتحقيق هذه البيئة الرقمية، تم اعتماد ما يُسمى "الحوكمة الإلكترونية" بهدف التنفيذ الأمثل لأهداف التحول الرقمي والحكومة الإلكترونية.
الكلمات المفتاحية: الحوكمة؛ الحكومة؛ البيئة الرقمية؛ حيادية الإدارة.

Abstract:

The public service is one of the foundations of the democratic state. The public administration is the direct tool to achieve this service. Therefore, it is necessary for the latter - the public administration - to adhere to integrity and impartiality, which ultimately raises the ratios and rates of citizen confidence in the administration.
Today, countries, regardless of their political systems, seek a comprehensive review of administrative reform laws. They undoubtedly make the utmost effort to get closer to the citizens and meet their public needs, and this can only be done through clear measures and procedures that work in glass houses in which everything is exposed to employees and the public alike. Among these measures is the establishment of a digital environment as a transparent, neutral mechanism that believes in the language of numbers and not feelings, which will separate the goals of the public office from the whims of the employee. To achieve this digital environment, the so-called" e-governance" has been adopted with the aim of optimally implementing the goals of digital transformation and e-government.
Keywords: Governance; the government; Digital environment ; Management neutrality.

1- مقدمة:

تعتبر الخدمة العمومية من الأهداف الأساسية للإدارة العامة، وبالتالي فهي تشمل جميع المرافق العامة وما تحتويه من خدمات عامة، فالخدمة العمومية تترجم في شكل قرارات ذات صلة بالشأن العام فمن الضروري أن تبنى هذه القرارات على الحاكمية، أي دولة المؤسسات، الشفافية والإفصاح والمساءلة وسيادة القانون الذي يرتكز على التجريد والعموم و الالزام أي مبدأ حياد الإدارة.
وإذا علمنا أن الإخلال بهذا المبدأ-مبدأ حياد الإدارة-يؤدي الى سوء الخدمة العمومية أي الفساد الإداري وما ينتج عنه من تكلفة اجتماعية واقتصادية باهظة، وأنه يؤدي إلى خدمة فئة على حساب فئة أخرى بعيدا عن المصلحة العامة المبنية على الحوكمة والديمقراطية ودولة المؤسسات لا مؤسسات الأشخاص و بالتالي فإن محاربته تصبح مسألة ضرورية ويجب أن تكون شاملة تمس جميع القطاعات وتضم الوسائل الممكنة كافة، منها توفيربيئة رقمية كتقنية جديدة مبنية على الحوكمة هدفها ضمان عدم تحيز الإدارة.
من خلال ما سبق نلمس أن اتخاد القرار في الشأن العام يجب أن يبنى على ثلاثة ركائزأساسية وهي: سلطة اتخاذ القرار، الآلية الفعالة والنزيهة لاتخاذ القرار، تحقيق المصلحة العامة لا الشخصية.
وبما أن موضوع دراستنا هو : الحوكمة الالكترونية كآلية لضمان حيادالادارة، وهو موضوع يتعلق بالخدمة العمومية و المصلحة العامة، فإن تحليلنا لا يخرج عن نطاقها بداية من طرح التساؤل الاتي:
هل تسهم الحوكمة الالكترونية في ضمان عدم تحيز الادارة؟
وقصد الإلمام قدر الإمكان بالموضوع قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاث محاور هي:
المحور الأول : مفهوم الادارة العمومية وأسس عدم تحيزها
المحور الثاني : المفهوم العام للحوكمة ومظاهر تطبيقها في البيئة الرقمية(الحوكمة الالكترونية)
المحور الثالث : مبرراتتطبيق الحوكمة الالكترونية في نشاط ووسائل الادارة العامة.

2. مفهوم الادارة العمومية وأسس حيادها:

من أجل تحديد مفهوم واضح للإدارة العامة يتعين علينا إعطاء تعريف يشتمل على أبعاد وغايات هذه الادارة، ثم التطرق إلى أسس حيادها :

2-1 تعريف الإدارة العمومية:

تعتبر الادارة العامة آلية وأداة لتجسيد مخرجات العقيدة السياسية للسلطة العامة بما تراه يصبو الى تحقيق المصلحة العامة، بعيدا عن كل الاعتبارات الشخصية.

فتلازم الحق في الحصول على خدمة عموميةمع انتشار مفهوم مكانة المواطن بوصفه صاحب الحق وأساس الحكم في المجتمعات الديمقراطية، يبرز لنا أن أداء أنظمة الحكم لا يتحدد بناء على النمو الاقتصادي و الاصلاح الاجتماعي والمشاركة السياسية فحسب، بل يشمل في الوقت نفسه عدة أبعاد رئيسية[1] ، منها جعل الإداري يقوم بوظيفته في أجواء شفافة تكشف عن مواطن الخلل والتجاوزوتحقق قدر الإمكان الرضى العام.

2.2 أسس حياد الادارة:

من أهم أسس حياد الادارة وعدم تحيزها، قاعدة مساواة المنتفعين أمام المرافق العامة ،أما فيما يخص اعتبار الوظيفة العامة أو الموظف العمومي من وسائل الادارة لتقديم الخدمة العمومية فإنه من اللزوم أن تتميز هذه الوسيلة-الموظف العمومي-بالحياد.

1.2.2 قاعدة مساواة المنتفعين أمام المرافق العامة:

تعتبر قاعدة مساواة المنتفعين أمام المرافق العامة من أهم المبادئ والأسس التي تحكم جميع المرافق العامة وبمقتضاها يتحتم على المرافق العامة أن تؤدي خدماتها الى من يطلبها من الجمهور بنفس الشروط بحيث لا يكون هناك أي تمييز لامبرر له بين المنتفعين. وهذه القاعدة مستمدة من المبدأ العام الذي يهيمن على جميع الدساتير، والذي يقتضي مساواة الافراد في الحقوق والواجبات ،على أن هذه المساواة ليست مطلقة ، فلا تعني أنه يجوز لكل فرد بدون قيد أو شرط أن يطلب

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، كتاب المرجعية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، سنة 2009، ص ،125 .

انتفاعه بالخدمات التي يؤديها المرفق وإنما هذه المساواة تعني المساواة القانونية لا المساواة الحسابية بين المواطنين[2].

وبمعنى آخر على الادارة أن تحترم مبدأ المساواة بين المنتفعين متى تماثلت ظروفهم و توافرت فيهم شروط الانتفاع التي حددها القانون، أما إذا كانت هذه الشروط متوفرة في طائفة من الافراد دون أخر، فإن للمرفق العمومي أن يقدم خدماته للطائفة الاولى فقط، أو أن يميز في المعاملة بالنسبة للطائفتين تبعا لاختلاف ظروفهم ،كاختلاف مرفق الكهرباء و المياه لسكان المدينة و سكان القرى، أو اعفاء بعض الطوائف من الرسوم المستوجبة أمام مرفق القضاء[3]

كما يقضي هذا المبدأ كذلك وجوب معاملة المرفق العام لكل المنتفعين معاملة واحدة دون تفضيل البعض لأسباب تتعلق بالجنس أو اللون أون السن أو الحالة المالية وغيرها، حيث يكمن سر التزام المرفق العام بالحياد اتجاه علاقته بالمنتفعين ،كون أن المرفق العام تم إحداثه بأموال عامة لغرض أداء حاجة عامة، و بالتالي يتعين عليه أن لا يفاضل في مجال الانتفاع بين شخص و شخص و فئة و أخرى ممن يلبون أو يتمتعون بشروط الانتفاع من الخدمة العامة[4]

2.2.2 حياد و نزاهة الموظف العام :

إن الأسس التي تبنى عليها حياد ونزاهة الموظف العام، لابد أن تشمل ضمانات تكرس هذا المبدأ ، بداية من المساواة في الالتحاق بالوظائف العامة ،حيث يترتب على هذا المبدأ العام المساواة أمام القانون المتمثل في حق الأفراد بالالتحاق بالوظائف العامة ، فلا يجوز من حيث الاصل فرض شروط تتعلق بالجنس أو اللون أو العقيدة للاستفادة من وظيفة معينة.

فالالتحاق بالوظائف العامة بات يشكل حقا دستوريا يتمتع به الأفراد ، وفق شروط يحددها المشرع ، تتعلق مثلا بالحالة السياسية (الجنسية)، و السن بالإضافة الى حسن السيرة و السلوك غيرها.

---

[2] سليمان محمد الطماوي،الوجيز في القانون الاداري،دراسة مقارنة،ملتزم الطبع والنشر،دار الفكر العربي، القاهرة ، مصر د .ت .ن ، ص، ص 412،415.

[3] علاء الدين عشي ،مدخل القانون الاداري ،ج 2،دار الهدى، عين مليلة ، الجزائر ،2010 ، ص ، ص 28،29.

[4] عمار بوضياف ،الوجيز في القانون الاداري، جسور للنشر و التوزيع،الجزائر،2007، ص 332.

كما يضبطه أيضا بشروط و إجراءات معينة تكون خلال إجراءات الدخول في مسابقة[5].
إن الوظيفة العامة في عالم اليوم أمانة وخدمة اجتماعية، فالموظف هو أداة الدولة في تنفيذ برامجها وخططها في مختلف مجالات وشؤون الحياة، حيث تباشر الادارة العامة مهامها و أنشطتها بواسطه اشخاص آدميين باسمها ولحسابها، وتنظم مراكزهم القوانين والانظمة المتعلقة بالوظيفة العامة، حيث تولي قوانين ونظم الخدمة المدنية الموظف أهمية كبرى،، لأن نجاح الادارة في أداء وظيفتها وخدمتهاللجمهور دون تحيز يتوقف على نوعية الموظف ومدى كفاءته ومتطلبات خدمة المصلحة العامة.[6]

طالما كان الموظف هو أداة وممثل الدولة والمجسد لسيادتها، فقد أوجب عليه القانون أن يكون ذو سلوك حسن أثناء تأدية وظيفته أو خارجها وهذا حفاظا على سمعة الإدارة [7] ، فذلك من خلال المادة 42 من القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، أما بالنسبة لحياد الادارة فهو مسؤول عن هذا السلوك بمقتضى المادة 41 من نفس القانون التي تنص على:" يجب على الموظف أن يمارس مهامه بكل أمانه وبدون تحيز." [8]
من تطبيقات و أمثلة عدم حياد الادارة العامة و تحيزها،استعمال السلطة لتحقيق مصلحة خاصة قد تكون هذه المصلحة الخاصة هي مصلحة مصدر القرار، أو مصلحة فرد آخر، أومجموعة أفراد، مثال ذلك :أن يصدر عمدة مدينة قرارا يمنع الفرق الموسيقية من القيام بنشاط موسيقي إلا بعد الحصول على ترخيص منه،حتى يتمكن من محاباة إحدى الفرق.[9]
خلاصة لما سبق إن مفهوم و دور الادارة العامة لابد أن يتجلى أساسا في تقديم خدمة عمومية بكل نزاهة و حياد و لن يتأتى ذلك إلا من خلال وضع أسس تضمن تطبيقها على أرض الواقع بداية من نشاط الادارة المتمثل في المرفق العام وحق الانتفاع منه دون تحيز وصولا الى نزاهة الوظيفة العامة من حيث سبل اختيار الموظف العام وهو

---

[5] .عمار بوضياف ، مرجع سابق،ص333
[6] ماهر صالح علاوي الجبوري ، تحولات القانون الاداري في ظل العولمة، ط1،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2019،ص162.
[7] علاء الدين عشي،مرجع سابق، ص 69.
[8] المادة 41 من القانون رقم 06- 03 المتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المؤرخ في 15 جويلية 2006، ج ر قم :46، الصادرة في 16 جويلية 2006.
[9] آدم أبو القاسم أحمد اسحق، الرقابة القضائية على أعمال السلطة التنفيذية، دراسة تأصيلية مقارنة، دار الكتب القانونية-دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر-الامارات،2014، ص395.

كرسته الدساتير والقوانين،كما ساهم التطور التكنولوجي في إحداث بيئة رقمية كآلية حديثة تساهم في توفير ضمان نزاهة وحياد الادارة.

3- المفهوم العام للحوكمة ومظاهر تطبيقها في البيئة الرقمية (الحوكمة الالكترونية):

تطورت المبادئ الأساسية التي تحكم الخدمة العمومية وبالخصوص من خلال المرافق العامة، فظهرت مبادئ جديدة مثل "جودة خدمات المرفق العام، والشفافية في عمل ونشاط هذه المرافق[10]، سميت هذه المبادئ تحت مفهوم واحد وعام هو "الحوكمة" .

فما المقصود بالمفهوم العام للحوكمة؟ ،وهل يمكن أن يشمل هذا المفهوم مجال التحول الرقمي أو البيئة الرقمية؟

للإجابة على هذا التساؤل المركب من سؤالين،نتطرق أولا الى المفهوم العام للحوكمة، وهو ما يحيلنا الى تطبيقاته في البيئة الرقمية (الحوكمة الالكترونية)

1.3 المفهوم العام للحوكمة:

الحوكمة هي النشاط الذي تقوم به الادارة ويتعلق بالقرارات التي تحدد توقعات، أو منح السلطة أو التحقق من الأداء، وهي تتألف إما من عمليات منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارةأو القيادة، وفي بعض الأحيان مجموعة من الأفراد تشكل حكومةلإدارة هذه العمليات والنظم. الحوكمة تعني إدارة متسقة وسياسات متماسكة، والتوجيه والعمليات ،واتخاذ القرارات في جزء معين من المسؤولية.

عموما فإن استخدام مصطلح الحكومة بمعناه الحالي والعام يشمل أنشطةأوسع من مجموعة من المؤسسات العامة والخاصة، وأصبح متداول بشكل واسع مطلع التسعينات 1990 بعد ما تمت صياغته بواسطة علماء الاقتصاد والعلوم السياسية، وتم نشره بصورة أوسع من خلال منظمات ومؤسسات كبرى ،مثل منظمة الأمم المتحدة والصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنذ ذلك الحين بدأهذا المصطلح في انتشار أكبر ضمن الدوريات والنشرات العلمية والتقارير[11].

---

[10] ماهر صالح علاوي الجبوري ، مرجع سابق، ص،10.

[11] ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، حوكمةar.wikipedia.org/wiki/ الاطلاع يوم21/08/2024 على الساعة:18:38د.

فالحوكمة تعتبر من الركائز الاساسية لضمان المشاركة الجماعية في صنع القرار، والاستفادة من مخرجاته (أهداف القرار)، حيث كرست الحكومات العالمية جهدا كبيرا و موارد ضخمة بغية تطوير تشريعاتها وسياساتها المتعلقة بالحوكمة وأحكام تطبيقها. فمفهوم الحوكمة بصفة عامة نستخلص منه أنهيصبو لوجود مؤسسات فعالة (رشيدة) وشفافة وخاضعة للمساءلة وسيادة القانون، ومكافحة الفساد فيجميع المستويات (السياسي والاقتصادي والاخلاقي) مما يعزز الديمقراطية[12] عموما وقواعد الديمقراطية التشاركية بالخصوص، دون إقصاء أو تحيز.
ومن هذا المنطلق وباعتبار مبدأ حياد الادارة من ضمن أهداف الحوكمة كأصل عام. فإن الدولة الجزائرية تسعى إلى مواكبة التطورات من خلال التوجه نحو إحداثثورةتكنولوجية، وإنشاء نظم معلوماتية الكترونية ذات تدابيرحديثة للتسيير الفعال في مختلف المؤسسات والإدارات، وتعزز مشاركة المجتمع في اتخاذالقرار، وبالتالي ضرورة وجود آلية تضمن التحول الفعلي نحو بيئة رقمية، تكريسا للحوكمة في هذا التحول أو ما يسمى بالحوكمة الالكترونية.

2.3 الحوكمة الالكترونية كتجسيد للبيئة الرقمية :

من أجل إعطاء مفهوم دقيق للحوكمة الالكترونية، وجب علينا التطرق لتعريفها، ثم تحديد العلاقة بينها وبين الحكومة الالكترونية باعتبارها ذات صلة بالبيئة الرقمية بالإضافة الى التشابه في المفردات

1.2.3 تعريف الحكومة الالكترونية:

تعرف الحوكمة الالكترونية بأنها:"
هي نمط للحكم يستخدم كافة الأنشطة الالكترونية لتنظيم العلاقات المتشابكة بين الكيانات التنظيمية داخل الدولة الرسمية وغير الرسمية بما يدعم السياسات وآليات تنفيذها، لتحقيق الديمقراطية ،حماية حقوق المواطن والحفاظ على استقلاله وزيادة الكفاءة في توزيع الخدمات الالكترونية".[13]

---

[12] مريمأحمد طراد.، داليا هاني مصري محمود - اثر تطبيقالحوكمة على تعزيز اهداف التنمية المستدامة :دراسة تحليلية مقارنة بين التجربتين (الماليزية و المصرية) 2015–2022 المركز الديمقراطي العربي، 27 نوفمبر 2022، **09:45 /31/03/2024 ،democraticac, de** .

[13] محمد بن عيشوش،عبد الله حمو، محيط الحوكمة الالكترونية في الجزائر: العرض والتحديات ،مجلة التمييز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد الخاص للملتقى الافتراضي الدولي للحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع و التحديات - جامعة الشاذلي بن جديد الطارف .

من خلال هذا التعريف نستنتج أن الحوكمة الالكترونيةتعتبر بمثابة برنامج شمولي كامل يمس المؤسسة ويمس طريقة وأسلوب عملها وأيضا كيفية تقديم الخدماتللجمهور المستهدفبطريقة رقمية و الكترونية[14].

إضافة الى ما سبق إن مفهوم الحوكمة الالكترونية أصبح مفهوما شائعا باعتباره من الانماط والآليات التي اعتمدتها الكثير من المؤسسات الرسمية في الدول، فاعتماد هذه المؤسسات برنامجا رسميا أساسه الحوكمة الالكترونية، يوفر اطارا مناسبا و يعد من الضوابط التي تعنى بالاستخدام الكفء والفعال لتكنولوجيا المعلومات التي تمكنها من انجاح مشاريع التحول الرقمي[15] هدفها الوصول إلى بيئة رقمية سليمة تساهم في الحفاظ على مبدأ حياد الادارة.

2.2.3 الفرق بين الحوكمة الالكترونية والحكومة الالكترونية:

من خلال تعريف كل من الحوكمة الالكترونية و الحكومة الالكترونية يمكننا دمج هذين التعريفين واستخلاص غاياتهما، وصولا الى التمييز بينهما:

الحوكمة الالكترونية : هي سلسلة العمليات والإجراءات المحاطة بإطار قانوني والتي تهدف إلى تنظيم المعاملات والمعلومات والمخاطبات والمستندات الرسمية وغير الرسمية بين الحكومة و المواطن وتأمين سبل حفظها وارشفتها ور قمنتها وتوفير آلية لاسترجاعها بالاعتماد على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات[16]

الحكومة الالكترونية : هي خدمة الكترونية أورقمية مقدمة من طرف الحكومات لمواطنيها بالاعتماد على مخرجات الحوكمة الالكترونية والتي بدورها تهدف إلى تبسيط إجراءات التعاملات الرسمية في الحكومة والأفراد وبشفافية عالية.

ومنه يمكن القول أن لا حكومة الكترونية بدون وجود حوكمة الكترونية[17] .

3.2.3 أهداف وأهمية الحوكمة الإلكترونية :

من أبرز أهداف الحوكمة الإلكترونية أنها تعتبر أساسالرقابة على النظم والعمليات في إطار الأهداف أو الاستراتيجية المرصودة أو المعتمدةضمن مساريتسم بالشفافية والعدالة في التوزيعات ، بحيث يفضي إلى منح الحق في المساءلة، وكل هذا يندرج تحت حماية الخصوصيات والملكيات الفردية[18].

---

[14] حورية حمني، ابتسام طوبال، دورحوكمة تكنولوجيا المعلومات في انجاح التحول الرقمي،مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد 3، ديسمبر 2020، ص .1186 .

[15] حورية حمني، ابتسام طوبال، مرجع سابق .

[16] شرع قدور،سويلم سعيد، مداخلة بعنوان: التحول الرقمي كاستراتيجية للحوكمة الالكترونية وتحقيق التنمية المستدامة الملتقى الدولي حول :التحول الرقمي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة بين التشريع الجزائري و التشريعات المقارنة، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سي الحواس بريكة.

[17] مدونة الدكتور طلال ناظم الزهري، مرجع سابق .

[18] علي زوي نبيل ، ساطوح مهدية ، الحوكمة الإلكترونية والتميز التنظيمي المستدام، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 5، نوفمبر2021، ص 314 .

إن تطوير نظامالحوكمة الالكترونية في النظام الاداريللدولة يتطلب توفير تدابير وآليات تنظيمية وأخرى تقنية، بالإضافة إلى تكوين المورد البشريحتى تكون له قابليةالالتزام بالتغيير من أساليب العمل التقليدية بصفة جذرية نحو بيئة تسيير رقمية حديثة[19]، فمن بين هذه التدابير التي تهدف إليها الحوكمة الالكترونية نوجزها فيما يلي:

- مواكبة التطورات المتسارعةلتكنولوجيا المعلومات والشروع في التجسيد الميداني والاستراتيجي .
- تحديد الأساليب والوسائل و العمليات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات .
- إدارة تنمية وتطوير التطبيقات التكنولوجية للمعلومات[20] .
- انشاء البنية التحتية الرقمية من حيث التقنيات (الأجهزة و المعدات) وكذلك البيانات والإحصاءالتحليلي[21].

4- مبرراتتطبيق الحوكمة الالكترونية في نشاط ووسائل الادارة العامة:

إن البحث عن مبررات اعتماد حوكمة الكترونية في مجال الخدمة العمومية وتحقيق مبدأ حياد الإدارة يدفعنا الى تسليط الضوء على ضمانات تحقيق هذا المبدأ، من بينها ضمان مبدأ الشفافية، فالشفافية يقصد بها تدفق المعلومات بأوسع مفاهيمه، أي توفير المعلومات بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن الحصول على المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات المناسبة وفي الزمن المناسب واكتشاف الاخطاء[22].

كما يستوجب مبدأ الشفافية وضوح الاجراءات ومصداقيتها و استقامتها، وكذا نشر المعلومات و اطلاع المواطن عليها لتمكينه من اتباع ما يراه مناسبا على الصعيد الإداري[23]، وبالتالي فإن تفعيل هذا المبدأ في التسيير ضمن مختلف أوجه نشاط الادارة، من شأنه أن يؤسس لنظام معلومات واضح معلن، ولن يكون ذلك إلا من خلال بيئة رقمية أساسها الحوكمة الالكترونية.

فكذلك اعتماد وتبني مسار التحول الرقمي من طرف الدولة الجزائرية مبرراته بأن المواطن الجزائري يمثل الماضي والحاضر و المستقبل حقوقه مكفولة عبر كل الاجيال وهو من المبادئ التي تحكم النزاهة والمساواة وعدم التحيز، فالتحول الرقمي جاء كآلية تسيير شفافة ونزيهة في ظل وجود حوكمة الكترونية ومنه تجلت استراتيجية التحول الرقمي وتطبيقاتها في الجزائرتحت مسمى مشروع الجزائر الكترونية (

---

[19] مقدم سعاد، مجلة التميز الفكري للعلام الاجتماعية والإنسانية العدد 5،نوفمبر2021، ص 37.

[20] حورية حمني، ابتسام طوبال، مرجع سابق .

[21] خواترة سامية . التحول الرقمي خلال جائحة كورونا وما بعدها المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد: 58، العدد: 2، سنة 2021، ص 18 .

[22] Zaiou.weebly.com.le25/08/2024 a14h30.

[23] المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مرجع سابق ،ص 125.

2008 - 2013)، بدأت بإطلاق وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال أحد الملفات الكبرى والذي تم التشاور بشأنه مع المؤسسات العمومية والإدارات والمتعاملين العمومين و الخواص والجامعات ومراكز البحث، الجمعيات المهنية[24].
كما تبنت وزارة الداخلية في أواخر سنة 2013، مشروع المواطن الالكتروني.، الذي يختصر أرشيف كل مواطن ضمنترقيميتبعه مدى الحياة ،بحيث يمكن من خلاله استخراج جميع الوثائق الإدارية وفق نظام الكتروني تم اعتماده[25].
بعد هذه المرحلة قطعت الجزائر أشواطا كبيرة في مسار التحول الرقمي الأمر الذي من شأنه القضاء على البيروقراطية واعتماد الشفافية في تسيير الشأن العام.
وتدعيم أسسالحوكمة الالكترونية تجسيدا لمبدأ السيادة الوطنية الرقمية.
وتأتي هذه الخطوات المتسارعة تجسيدا لالتزام رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون الذي يدعو إلىتحول رقمي من أجل تحسين وتعميم استخدام تكنولوجيات الاتصال والإعلام خاصة في إدارة المرفق العام،بالإضافة إلى حوكمة القطاع الاقتصادي وفي هذا الصدد صدر مرسوم رئاسي يتضمن إنشاء محافظة سامية للرقمنة و تحديد مهامها وتنظيمها وسيرها[26] فهي مؤسسة عمومية ذات طابع خاصتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية رئاسة الجمهورية مكلفة بتصميم الاستراتيجية الوطنية للرقمنة بالتشاور مع القطاعات المعنية والمؤسسات و القطاع الاقتصادي والمجتمع المدني ، وتكلف أيضا بضمان تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية .
أما المبررات التي تدعم الشفافية و الحوكمة بصفة عامة، و التي تفضي في الأخير وعن قناعة إلى حوكمة الكترونية فهي تكمن في السعي إلى تحقيق العمل الجماعي الالكتروني ، والذي هو عبارة عن مجموعة من الافراد يتحاورون الكترونيا بما فيها تبادل المعلومات ،و البيانات بواسطة الحاسوب وباستخدام الشبكات، بالإضافة الى ضرورة توحيد الوثائق المتعامل بها للتمكن من ادراج المعلومات ثم توفير الاطار القانوني من خلال سن القوانين[27] التي تؤكد ضرورة تبني الادارات العمومية للحوكمة الالكترونية ، مسعاه ومغزاه خدمة عمومية ذات جودة، تخدم الجميع بنزاهة و دون تحيز، وهو قامت الدولة الجزائرية من خلال كرونولوجيا التحول

---

[24] عمارة مسعودة، مناصرية حنان،دراسة كرونولوجيا تطبيقية وتشريعية للتحول الرقمي في الجزائر، المجلة الجزائرية للحقوقو العلوم السياسية، المجلد 07، العدد:02(2022)

[25] عمارة مسعودة، مناصرية حنان، مرجع سابق .

[26] مرسوم رئاسي رقم 23 - 314مورخفي : 06/09/2023 يتضمن إنشاء محافظة لسامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها، ج ر، رقم 59، الصدرة في : 10/09/2023 .

[27] عدمان مريزق ،لونيس حسينة، الحوكمة الالكترونية مدخل لتنمية الادارة العمومية في الجزائر، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، جامعة البليدة2 الجزائر ،مجلد:05، العدد:02،31/12/2014، ص 137-149.

الرقمي، بداية من اعتماد الوثائق البيومترية ورقمنة القطاع العام، وصولا الى انشاء المحافظة السامية للرقمنة والتي من مهامها الاساسية، خصوصا من ناحية توفير الأطر القانونية، ما جاء في المادة 4مني المرسوم الرئاسي رقم:23-314 السالف الذكر وهي اقتراح الأدوات والأطر القانونية والتنظيمية أو أي حل تقني لضمان الفعالية والتحسين المستمر العام لمحاول التحول الرقمي،[28] والتي هي من صميم أهداف الحوكمة الالكترونية.

فأهداف الحوكمة الالكترونية وأهداف الشفافية و مؤشراتها وجهان لعملة واحدة نذكر أهمها والتي تشكل القاسم المشترك وهي :

-وضع المعلومات اللازمة بين يدي المعنيين كاملة غير منقوصة وفي الزمن المناسب لتمكينهم من مباشرة الاجراءات اللازمة على الصعيدين الاداري و القضائي.

-تمكين الاجهزة المختصة من رصد الفراغ الذي لازم التشريع أو التنظيم في جانب آخر و هو مايفرض عليها التحرك من أجل سد هذا النقص.

-يضع مبدأ الشفافية، و الحوكمة الالكترونية، كل أجهزة الدولة في ميزان القانون أي ميزان

الحياد، وتكريس مفهوم دولة القانون و دولة المؤسسات، وفي النهاية مبدأ حكم القانون وكلاهما من مؤشرات الحكم الراشد و الحوكمة[29].

5- خاتمة :

خلاصة لما سبق، تعتبر الإدارة العامة الأداة الأساسية لتقديم الخدمة العمومية، أي خدمة الصالح العام دون تحيز ضمن آليات وإجراءات شفافة ، حيث ساهم التطور التكنولوجي أو ما يسمى بالتحول الرقمي في تكريس مبدأ حياد الادارة، فأصبح حتمية وآلية حديثة وفعالة لضمان هذا المبدأ، ومنه توصلنا من خلال هذا البحث أن استراتيجية التحول الرقمي ومبدأ حياد الادارة يستلزم تأمينهما بتدابير ذات طابع تقني آلي بعيدا عن المشاعر والنزوات،سميت هذه التدابير "بالحوكمة الالكترونية"، فضرورة تكريس هذه التدابير التقنية مفاده عجز الحكومات عن أداء الدور وفق الوسائل والإجراءات التقليدية. لذلك كان لزاما تبنياستراتيجية التحول الرقمي لرفع كفاءة وفاعلية الأداء الحكومي وتعزيز جودة الخدمات من خلال الحوكمة الالكترونية والتي لا تخرج على مبادئ الحوكمةبمفهومها العام، وبالتالي بات من الضروريةاعتماد حوكمة الكترونية كضمانلخدمة عمومية فعلية، ويشكل قطيعة للتسيير التقليدي

---

[28] انظر المادة4 من المرسوم الرئاسي رقم:23-314المتضمن إنشاء المحافظة السامية للرقمنة، مرجع سابق.

[29] عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 163.

ومسعىلتحقيق مبدأحياد الادارة، ومنه يمكننا اقتراح بعض التوصيات في هذا المجال نذكر أهمها :

- ← - اعتماد الحوكمة الالكترونية كمرجعية في انجاح التحول الرقمي، إذ من شأنها التقليل من مخاطر التسيير البير قراطي، وكذا كشف مواطن الفساد الاداري .
- ← - اعتبار الحوكمة الالكترونية توأما للحكومة الإلكترونية وأداة تنفيذية تقنية فهذا التلازم يشكل قطيعة اتجاه التسيير التقليدي ومسعى حديث للحفاظ على مبدأ حياد الادارة.
- ← في الاخير أن السعي نحو تحقيق مبدأ حياد الادارة يجب أن يكون مؤسسا على حوكمة الكترونية من شأنها ضمان عدم تحيز الإدارة.

6. قائمة المصادر والمراجع:

* المصادر:

1- القانون رقم 06- 03 المتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المؤرخ في 15 جويلية 2006 ج ر قم :46، الصادرة في 16 جويلية 2006.

2. مرسوم رئاسي رقم 23 - 314 المورخفي : 06/09/2023 يتضمن إنشاء محافظة لسامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها، ج ر، رقم 59، الصدرة في : 10/09/2023 .

* المراجع:

1- آدم أبو القاسم أحمد إسحق، *الرقابة القضائية على أعمال السلطة التنفيذية: دراسة تأصيلية مقارنة*، دار الكتب القانونية – دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر/الإمارات، 2014.

2- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، *نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية*، مصر، 2009، ص 125.

3- حورية حمني، ابتسام طوبال، *دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في إنجاح التحول الرقمي*، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد 3، ديسمبر 2020.

4- خواترة سامية، *التحول الرقمي خلال جائحة كورونا وما بعدها*، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 2، 2021

5- شرع قدور، سويلم سعيد، *التحول الرقمي كاستراتيجية للحوكمة الإلكترونية وتحقيق التنمية المستدامة*، مداخلة في الملتقى الدولي حول التحول الرقمي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي سي الحواس بريكة.

6- سليمان محمد الطماوي، *الوجيز في القانون الإداري: دراسة مقارنة*، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت.ن).

7- عدمان مريزق، لونيس حسينة، *الحوكمة الإلكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر*، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلد 5، العدد 2، 31/12/2014.

8- علاء الدين عشي، *مدخل إلى القانون الإداري*، ج2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010.

9- علي زوي نبيل، ساطوح مهدية، *الحوكمة الإلكترونية والتميز التنظيمي المستدام*، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 5، نوفمبر 2021.

10- عمار بوضياف، *الوجيز في القانون الإداري*، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

11- عمار بوضياف، *شرح قانون البلدية*، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

12- عمارة مسعودة، مناصرية حنان، *دراسة كرونولوجية تطبيقية وتشريعية للتحول الرقمي في الجزائر*، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد 2، 2022.

13- ماهر صالح علاوي الجبوري، *تحولات القانون الإداري في ظل العولمة*، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.

14- محمد بن عيشوش، عبد الله حمو، *محيط الحوكمة الإلكترونية في الجزائر: العرض والتحديات*، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد خاص بالملتقى الدولي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف.
15- مريم أحمد طراد، داليا هاني مصري محمود، *أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة (ماليزيا ومصر 2015–2022)*، المركز الديمقراطي العربي، 27 نوفمبر 2022.
16- مقدم سعاد، *مقال*، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 5، نوفمبر 2021.
17- ويكيبيديا، *حوكمة*، الموسوعة الحرة، تاريخ الاطلاع: 21/08/2024.
.Zaiou.weebly.com.le 25/08/2024 a 14h30